



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN NAHAR  
Date : 5-3-92  
Photo No. : 241

## تحول أم تجميل ؟

المنطلق.

في المقابل، يلاحظ ان الحكم السعودي سعى الى ابقاء استجابته لهذين الضغطين محكومة بعدد من الضوابط المترسخة في القراءة الوهابية للاسلام السياسي. واذا كان لا يخرج بذلك عن المؤلف؛ فانه يعبر ايضا عن حجم المعارضة الداخلية لكل ما ينذر بتعديل في الممارسة الرسمية. وفي هذا المجال، تفيد بعض المعلومات ان المؤسسة الدينية كانت معترضة على انشاء مجلس الشورى وان الشيخ ابن باز الذي يرئسها لم يقبل به الا بشرط تطويق "المحدثين"، وان تكن حداتهم محدودة جدا. والمؤكد، في اي حال ان المؤسسة الدينية اخذت مواقف متشددة بعد انتهاء حرب الخليج، في محاولة منها لامتصاص الخضة التي احدثها وجود القوات الاميركية على ارض المملكة. وقد ادت هذه الخضة الى تعزيز التيارات الدينية التي تزايدت على السلطة. وقد جاء خطاب الملك فهد الذي شرح فيه صيغيات الاجراءات الجديدة ليعطي صورة عن تلك الزيادة. اذ خصص الميز الاكبر منه للتشديد على الارث الوهابي وعلى الشرعية الدينية التي تستند اليها الدولة السعودية، كان الملك يسعى الى اعطاء ضمانات للانحسار الاكثر محافظة. وغني عن الذكر ان النظام الاساسي لم يأت بجديد في القضايا المجتمعية، وأنه يكرس الوضع الراهن للمرأة السعودية تحت باب المحافظة على الاسرة والحرص على القيم.

يبقى ان الآثار الفعلية لاصدار النظام الاساسي تخفيها طريقة تطبيقه. وتجدر الاشارة الى ان احدى حجج الامراء الشباب في دفاعهم عن مطلب انشاء مجلس الشورى تقول بان وجود مثل هذه الهيئة يسمح ببدء الانتقادات عن العائلة الحاكمة، ويتيح للسلطة تاثير الحياة السياسية في الشكل الذي يضمن مصالحها. وعليه، فان المعيار الاول لقياس مفاعيل الاجراءات الاخيرة يكمن في نوعية العلاقة التي سوف تربط مجلس الشورى الجديد بمجلس الشورى الخفي المتمثل في "اهل الحل والعقد"، اي مجموعة الامراء النافذين.

سمير قصير

لما تحتل تطورات السياسة الداخلية السعودية الصفحات الاولى للصحف خارج المملكة وفي العادة ان الأنباء المتعلقة بها لا تأتي الا بالقطرة، حتى يبدو اننا ان السعودية مستثناءة من التغطية الاعلامية المتاحة للقارئ العادي.

ويجئ من نبرة المعلومات المتوافرة عن السياسة السعودية، انه يصعب فهم التطورات التي تحدث فيها عندما تخرج الى العلن. وآخر هذه التطورات صدور نظام اساسي للحكم وانشاء مجلس الشورى ووضع نظام لادارة المناطق. والسؤال، بالطبع، هل هذه الاجراءات بداية تحول في طبيعة الدولة، ام مجرد عملية تجميلية؟

الطرح الرسمي السعودي يدفع في اتجاه الاحتمال الثاني، وان عبارات تخفيفية. فحسب ما قاله الملك فهد نفسه: تأتي الانظمة الجديدة "صياغة لامر واقع معمول به". كما ان نص النظام الاساسي لا يدل على تغيير جذري في طبيعة السلطة السعودية، فضلا عن ان مهمات مجلس الشورى محدودة وملتبسة في آن، مما يستبعد امكان تأثير هذه الهيئة "التنظيمية" على عملية اتخاذ القرار، ناهيك باستحالة محاسبة السلطة التنفيذية.

بيد انه لا يمكن الاستهانة باهمية الاجراءات المعلنة. فلو لم يكن لها معنى، لما تم اقرارها. ومعناها، وفق المعلومات القليلة المتوافرة عن صيرورة المجتمع السعودي، انها، من حيث المبدأ، تلبّي مطلب الفئات الاجتماعية الجديدة في المشاركة وان هامشيا في السلطة السياسية. ويفترض بالاحص ان يكون مجلس الشورى منبرا لهذه الفئات المتشكلة اساسا من رجال الاعمال ومن خريجي الجامعات الاميركية.

ويتقاطع هذا السعي مع ضرورة الاستجابة لرغبة الولايات المتحدة في تحسين صورة خلفائها في المنطقة، بعدما خاضت حرب الخليج تحت شعار الدفاع عن الديمقراطية. ولا تفهم الاشارة الى احترام "حقوق الانسان" التي وردت في النظام الاساسي الا من هذا